الانفاق الحكومي على حساب العجز في الميزانية؛ الامر الذي لم يلق استحساناً لدى الوزراء. اضف إلى ذلك، ان هوروفيتس الذي ينتمي إلى قائمة لاعام، لم يكن مقبولاً داخل الحكومة سواء بسبب سياسته الاقتصادية أم بسبب وضعه غير المستقر في ليكود، وتهديداته المستمرة بالانسحاب.

ويعدّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي من القضايا المهمة التي تطرح على بساط البحث قبل كل انتخابات، بحيث يجري الحكم اولاً على انجازات الحكومة من خلال ما حققته على هذين الصعيدين. وبعبارة اخرى، يمكن القول ان ايجابية الوضع الاقتصادي أو سلبيته، هما المقياس لدى شعبية الحكومة. والجدير بالذكر هنا، ان احد الاسباب الرئيسية لسقوط المعراخ، خلال الانتخابات السابقة في اسرائيل، يعود إلى سوء الوضع الاقتصادي خلال تلك الفترة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تكون الازمة الاقتصادية الراهنة في اسرائيل السبب المباشر في سقوط ليكود في الانتخابات المقبلة، كما تتوقع استقصاءات الرأي العام؟

لقد ادت الازمة الاقتصادية، حتى الآن، إلى تسليم الحكومة بتقديم موعد الانتخابات من خريف هذه السنة إلى صيفها. أي انه لم يبق أمام حكومة ليكود، كي تحسّن «مواقعها» الاقتصادية والاجتماعية لدى الاسرائيليين، وتتمكن بالتالي من كسب ثقتهم واصواتهم، سوى بضعة اشهر فقط. لذلك كان تعيين وزير الاتصال يورام اريدور، المقرب جداً من رئيس الحكومة، وزيراً للمالية خلفاً لهوروفيتس، بمثابة تعيين سياسي فرضه بيغن ووزراء حيروت في الحكومة، رغماً عن ارادة حزب الاحرار الذي يحتفظ لنفسه، منذ تولي ليكود السلطة، بحق اشغال هذا المنصب. ويبدو ان هناك عدة اعتبارات لتعيين اريدور، لا تصب كلها في مجرى قدرته على ادارة الاقتصاد؛ وذلك على الرغم من كونه وزير المالية الاول في اسرائيل الذي حصل على ثقافة اكاديمية في الاقتصاد. فهناك اعتبار كونه أحد المخلصين لحركة حيروت والمقربين جداً من بيغن، كذلك فهو متحرر نوعاً ما من الطابع «البورجوازي» الذي تميز به وزيرا المالية السابقان في الحكومة، وعلى هذا الاساس فهو من مؤيدي شعار «تحسين اوضاع الشعب»، كما رفعه ليكود في حملته الانتخابية السابقة. ويمكن معرفة اتجاه سياسته الاقتصادية التي سيطبقها، خلال الاشهر المتبقية حتى الانتخابات، من خلال رسائله إلى وزير المالية السابق هوروفيتس قبل تعيينه بستة اسابيع تقريباً، حيث يشرح افكاره حول طريقة معالجة التضخم المالي وخفض معدلاته خلال وقت قصير. وقد حصر اريدور افكاره تلك في جملة خطوات اهمها دفع علاوة غلاء معيشة شهرياً مرتبطة ارتباطاً كاملاً بجدول غلاء الاسعار ابتداءً من نيسان (ابريل) ١٩٨١، ثم دفع زيادات حقيقية على اجور العمال تتناسب وقيمة الزيادة في الانتاج. وفيما يتعلق بالضرائب، اقترح خفض نسبة الضريبة على الوقود بصورة تدريجية، ثم رفع قيمة ضريبة القيمة المضافة. كذلك قدم أريدور اقتراحات أخرى تتعلق بمداخيل الحكومة، من اجل تمويل مصاريفها، وامتصاص السيولة الزائدة من الجمهور، وذلك عن طريق تحسين شروط بيع سندات الدين وشروط مشاريع التوفير، ثم خفض معدل الانخفاض في قيمة العملة بواسطة تثبيت قيمة صرفها، عن طريق بيع العملة